

تطور الكتلة النقدية وأثره على الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2000-2014)

د. نوري منيرة:

أستاذة محاضرة ب

جامعة باتنة 1 الجزائر

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتبحث عن تطور الكتلة النقدية في الجزائر وأثره على تحقيق الاستقرار النقدي، وقد تم الاستدلال بمؤشر معامل الاستقرار النقدي الذي يهتم بقياس نسبة معدل نمو السيولة المحلية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد اتضح من خلال هذه الورقة البحثية أن الاقتصاد الجزائري لا يتمتع باستقرار نقدي خلال فترة الدراسة نتيجة الارتفاع المتواصل في حجم وسائل الدفع وعدم ملائمة لحجم النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

الكتلة النقدية، الناتج المحلي، الاستقرار النقدي.

Résumé

Cette étude vise à examiner l'évolution de la masse monétaire en Algérie et son effet sur la stabilité monétaire: l'indice du coefficient de stabilité monétaire, qui vise à mesurer le taux de croissance de la liquidité locale par rapport au taux de croissance du PIB réel, Cet article montre que l'économie algérienne ne bénéficie pas de stabilité monétaire au cours de la période d'étude en raison de l'augmentation continue du volume des moyens de paiement et de sa non-pertinence par rapport au volume de l'activité économique

Mots-clés:

masse monétaire, PIB, stabilité monétaire

مقدمة:

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح تسيير السياسة النقدية يتم في ظل اقتصاد تحكمه آليات السوق ويرتبط بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية، وقد حدد قانون النقد والقرض (90-10) والأمر الرئاسي (03-11) المتعلقين بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية حيث تشير المادة 35 من الأمر (03-11) المعدلة للمادة 55 من قانون 90-10 أن مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف هي توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، غير أنه منذ بداية الألفية الثالثة والاقتصاد الوطني يعيش في راحة مالية كبيرة كان سببها ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي زيادة الصادرات من النفط ودخول موارد مالية هائلة أدت إلى تراكم كبير في احتياطي الصرف، وهذا ما وضع بنك الجزائر في موقف صعب أمام غياب إستراتيجية وطنية شاملة لاستغلال فائض السيولة وتحويله لتمويل القطاع الحقيقي، لذلك أصبح بنك الجزائر يركز حاليا على هدف استقرار الأسعار كهدف نهائي على حساب الأهداف النهائية الأخرى، والمتمثلة في استقرار أسعار الصرف وتحقيق نمو سريع للاقتصاد، وهذا كرد فعل على تكوين السيولة النقدية المفرطة.

جاءت هذه الدراسة لتجيب على التساؤل الآتي:

هل تمكنت السياسة النقدية في الجزائر من التحكم في الكتلة النقدية وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار النقدي؟

للإجابة على هذا التساؤل سوف نستدل بمؤشر معامل الاستقرار النقدي الذي يعتبر من أبرز المؤشرات المستخدمة لرصد وضعية السياسة النقدية وتحديد اتجاهها للوصول إلى أهدافها، وسوف تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014.

يهتم مؤشر معامل الاستقرار النقدي بقياس نسبة معدل نمو السيولة المحلية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة). وحسب فريدمان^(*) فإن قيم المعامل القريبة من الواحد تشير إلى الاستقرار النقدي وانخفاض الضغوط التضخمية،

وتعتبر القيمة التي تفوق الواحد بهامش كبير على سياسات نقدية توسعية تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، فيما تشير القيم التي تقل عن الواحد إلى سياسات نقدية انكماشية تساهم في التقليل من الضغوط التضخمية.

أولاً- تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2014:

يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور الكتلة النقدية (M_2) في الجزائر للفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النقد	1048.2	1238.5	1416.3	1631.0	2160.5	2421	3168	4234	4965	4944	5756	7142	7682	8250	9580
أ- النقود القانونية	484.5	577.2	664.7	781.3	874.3	921	1081	1285	1540	1829	2099	2572	2952	3204	/
ب- النقود الكتابية	563.7	661.3	751.6	849.7	1286	1500	2086	2949	3425	3115	3658	4570	4729	5046	/
أشباه النقد	974.3	1235.0	1485.0	1723.4	1577.5	1736	1766	1761	1991	2229	2524	2788	3334	3692	4083
الكتلة النقدية (M_2)**	2022.5	2473.5	2901.3	3354.4	3738.0	4158	4934	5995	6956	7173	8280	9929	11015	11942	13663

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي).

(2015)، ص 225.

نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.

الملاحظ من الجدول السابق أن الكتلة النقدية (M_2) في ارتفاع متواصل خلال الفترة قيد الدراسة حيث شهدت سنة 2001 زيادة في الكتلة النقدية تقدر بـ451 مليار دينار جزائري مقارنة سنة 2000 ويعود ذلك إلى انتهاج الدولة الجزائرية لسياسة مالية توسعية عبر برامج استثمارات ضخمة تمثلت أساس في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في 01 أفريل 2001 وقد خصص له حوالي 520 مليار دينار جزائري ويمتد من سنة 2001 حتى سنة 2004 وبرنامج تنمية الجنوب، إضافة إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية^(*) بسبب ارتفاع أسعار النفط.⁽¹⁾

استمر الارتفاع في حجم الكتلة النقدية خلال السنوات 2002، 2003 و2004 و2005 ولكن بمعدل متناقص، إلى غاية 2006 حيث سجلت زيادة مهمة تقدر بـ776 مليار دينار وأخرى في 2007 تقدر بـ1061 مليار دينار جزائري ما يكشف عن تزايد في حجم السيولة النقدية لدى البنوك مع التحسن المستمر في أسعار النفط، وتطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد من 2005 إلى غاية 2009 الذي رصد له مبلغ 4203 مليار دينار جزائري.

تواصل الارتفاع في حجم الكتلة النقدية من سنة 2008 حتى سنة 2014 ولكن بنسب متفاوتة حيث سجلت سنة 2009 ارتفاع طفيف ذلك سبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية والتأثر بالأزمة المالية العالمية 2008، لتعود وتسجل زيادة مهمة خلال السنوات 2010-2011 و2012 و2014.

ثانيا: تطور الكتلة النقدية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000-2014

إن تحليل المسار التطوري للكتلة النقدية لا يمكن أن يكتمل إلا بعد مقارنة هذا التطور بمستوى الإنتاج في الاقتصاد، وحتى يحقق الإصدار النقدي نتائجه الإيجابية على أي اقتصاد يجب أن يتناسب الإصدار النقدي مع الإصدار العيني، أي أن كل تغير في الكتلة النقدية لابد أن يجد له مقابل في الإنتاج⁽²⁾ وبذلك نستطيع الحكم على مدى جدية

السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، من خلال الجدول رقم (2) يمكن المقارنة بين تطور الكتلة النقدية وتطور الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2): تطور معدل نمو الكتلة النقدية (M_2) مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB في الجزائر للفترة (2000-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
PIB سعر السوق (مليار د. ج)	6150.40	75661.9	8501.63	352.88	11043.7	9968.02	11991.5	14519.8	15843.0	16569.2	17730
معدل نمو PIB الحقيقي	4.30	5.90	1.70	3.40	2.40	1.60	3.60	2.90	3.40	2.80	3.80
معدل نمو (M_2)	11.44	11.23	18.67	21.50	16.04	3.12	13.80	21.64	10.94	8.41	14.50
نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي M_2/PIB	60.77	54.98	58.03	64.09	62.98	71.96	69.04	68.38	69.52	72.07	77.05
سرعة دوران النقد: $v=PIB/M_2$	1.64	1.81	1.72	1.56	1.58	1.38	1.44	1.46	1.43	1.38	1.29
معامل الاستقرار النقدي: *	2.65	1.90	10.98	6.32	3.68	1.95	3.83	7.46	3.21	3.00	3.81

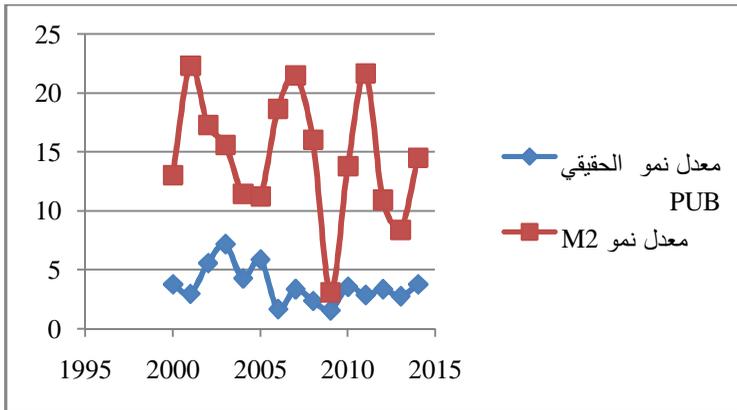
المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع: (consulté le :2/09/2016) data.albankaldawli.org
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، 2011، 2015.

1- تطور معدل نمو الكتلة النقدية

شهدت سنة 2001 أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية (M_2) من 2000 إلى 2014 حيث قدرت بـ 22.3% أي بفارق 9.27% مقارنة بسنة 2000 لتتخفف هذه النسبة مجددا في السنوات الأربع الموالية حيث بلغت 11.23% سنة 2005 وهذا ما يفسر تباطؤ وتيرة التوسع النقدي. كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): التمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية (M_2) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB)



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على الجدول رقم (2)

وفي سنة 2006 وسنة 2007 ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ 21.5 سنة 2007 وأرجع بنك الجزائر هذا الارتفاع إلى تزايد حجم السحوبات النقدية سنة 2006 والتي لم تعد إلى المسالك البنكية، إضافة إلى تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال.

ومن سنة 2008 حتى سنة 2014 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2009 بمعدل 3.12% مقارنة بسنة 2008 وذلك بسبب تأثير الاقتصاد الوطني بالأزمة المالية العالمية، ليبدأ في الارتفاع مجددا سنة 2010

بعد تحسن في الأوضاع الاقتصادية العالمية واستقرار الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية،⁽³⁾ وعودة أسعار النفط إلى الارتفاع ما نتج عنها زيادة في الأرصدة النقدية الخارجية، وقد بلغ معدل نمو الكتلة خلال هذه السنة 13.80، ليشهد بعد ذلك ارتفاعا كبيرا وصل إلى 21.64 وهو ثاني أعلى معدل نمو سجل خلال الفترة قيد الدراسة وسبب هذا النمو يعود إلى ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب ولأجل مما زاد من قدرة البنوك على منح الائتمان بينما تراجع معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2012 إلى 10.94% وفي سنة 2013 إلى 8.41% وسبب هذا التراجع حسب محافظ البنك المركزي يعود إلى أزمة الديون الأوروبية^(*)، وانخفاض في حجم الأرصدة النقدية الخارجية نتيجة تراجع أسعار النفط.⁽⁴⁾

2- تطور معدل نمو الناتج المحلي

الملاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة حيث انتقل من 4123.514 مليار دينار سنة 2000 إلى 17730 مليار دينار سنة 2014 تضاعف بحوالي 4 مرات، وتبقى سنة 2009 السنة الوحيدة خلال فترة الدراسة التي سجل فيها الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بـ 1075.67 مليار دينار وذلك نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة الاقتصادية العالمية وما تبعها من تراجع في أسعار النفط سنة 2009. وبالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبدو من الشكل رقم (1) أنه شهد تذبذبا على طول الفترة حيث يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى، وأقصى معدل نمو سجل سنة 2003 يقدر بـ 7.2% وهو ما يفسر بأثر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001 في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الانتعاش في الناتج الوطني، وكذلك التحسن المستمر في أسعار النفط في السوق العالمية.

بينما أدنى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي فقد سجل سنة 2009 بمعدل 1.6% بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية كما تمت الإشارة إليه سابقا.

3- نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وسرعة دوران النقود

يعبر معدل السيولة المحلية عن نسبة الكتلة النقدية (M_2) إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ويمكن ملاحظة تطوره من خلال الجدول رقم (2) ويتضح أن متوسط سيولة الاقتصاد قد تجاوز 50% خلال فترة الدراسة، وأدنى مستوى سجل سنة 2000 بنسبة 49.4% ليرتفع هذا المعدل سنة 2001 إلى 57.83% ومن أسباب هذا الارتفاع في معدل السيولة المحلية الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية، وأعلى معدل سجل خلال الفترة قيد الدراسة كان سنة 2014 وقدر بـ 77.05%.

هذا الارتفاع في معدل سيولة المحلية ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية حيث تجاوز الإنتاج النقدي 60% في معظم السنوات وذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة التي تتطلب مبالغ مالية كبيرة، واستمرار نمو الإنتاج النقدي بفعل الزيادة المستمرة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية.⁽⁵⁾ وفيما يتعلق بسرعة دوران النقود تبقى ضعيفة بسبب وجود ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال إلى السوق الموازية، مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي حيث أنها لم تتجاوز 2 منذ سنة 2000، وفي السنوات الأربعة الأخيرة سجلت انخفاضا متتاليا وأدنى قيمة خلال الفترة قيد الدراسة سجلت سنة 2014 بـ 1.29، ما يعبر على ضعف القطاع المصرفي الجزائري وعدم قدرته على تعبئة الادخار.

4- معامل الاستقرار النقدي

لقد تم التطرق فيما سبق لتطور الكتلة النقدية في الجزائر واتضح أن حجمها في زيادة مستمرة خلال الفترة قيد الدراسة، والمهم في الموضوع ليس هذا الارتفاع المتواصل في حجم وسائل الدفع وإنما مدى ملائمة هذا الحجم مع حجم النشاط الاقتصادي حتى نستطيع الحكم على حالة الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، يبدو جليا من نتائج معامل الاستقرار النقدي اتساع الفجوة بين الإصدار النقدي والإصدار العيني، فمنذ

سنة 2000 والكتلة النقدية في تزايد مستمر دون أن يكون لها مقابل في زيادة الإنتاج لذلك ظهر معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد بهامش كبير، باستثناء سنتي 2005 و2009 أين ظهر معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد ولكن بهامش صغير (1.9) و1.95 (على التوالي) كما هو مبين في الجدول رقم (2)، ما يفسر عدم وجود استقرار نقدي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، وبالتالي فالسياسة النقدية التوسعية غير فعالة في تحقيق أهدافها النهائية والمتمثلة أساسا في تحقيق استقرار الأسعار ومنه الاستقرار النقدي.

خاتمة:

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة، وهذا النمو في الكتلة النقدية لم يجد له مقابلا في الإنتاج وقد اتضح أن الإصدار النقدي لا يتناسب مع الإصدار العيني، وبذلك فإن الاقتصاد الجزائري لا يتمتع باستقرار نقدي خلال فترة الدراسة نتيجة الارتفاع المتواصل في حجم وسائل الدفع وعدم ملائمتها لحجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول بأن السياسة النقدية التوسعية غير فعالة في تحقيق أهدافها النهائية والمتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

المراجع والإحالات:

(*) يستند معامل الاستقرار النقدي إلى معادلة كمية النقود للاقتصادي إرفينج فيشر والتي قام بإعادة صياغتها الاقتصادي ميلتون فريدمان.

(*) تعتبر الأرصدة النقدية الخارجية التي تتشكل أساسا من الذهب والعملات الأجنبية المصدر الأساسي للإئتماء النقدي.

(1) علي الصاوي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، جامعة ورقلة، ص. 25.

(2) علي الصاوي، مرجع سابق، ص. 26.

- (3) بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011.
- (*) بدأت هذه الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 حينما تراكم الدين الحكومي في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، وكانت اليونان أول من دق ناقوس الخطر.
- بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول. **مجلة الباحث**. العدد 13، 2013 (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013)، ص ص. 59 - 62.
- (4) محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013، بنك الجزائر، ديسمبر 2013، ص. 3.
- (5) مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، **مجلة الباحث**، العدد 6-2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008، ص. 118.